الفصل الرابع

من القاع إلى القمة

الحالة الماليزية حالة فريدة وجديرة بالدراسة ففي هذه الدولة كل الأسباب التي يمكن أن تسبب النزاعات وتفجر الصراعات فالشعب عبارة عن طوائف لا يجمع بينها دين ولا جنس ولا لون ولا لغة ولا شكل ولا ثقافة مشتركة، وعندها تفاوت طبقي ولديها نظام اجتماعي طبقي فهناك الملوك والأمراء والسلاطين ولديها سكان الغابات ولديها مشكلة مهاجرين، ولديها أحزاب إسلام سياسي تسعى لفرض الشريعة وتطبيق الحدود ولديها أحزاب شيوعية وعلمانية وليبرالية ولديها تكدس للثروة في أيدي أقلية من رجال الأعمال ولديها نزاعات حدودية ولديها احتجاجية شعبية تدعو علنا لرحيل رئيس الوزراء ولديها إقليم يهدد كل فترة بالانفصال ولديها جوار مضطرب؛ فعلى حدودها دولتان تشهدان نزاعات مسلحة دموية .

باختصار لديها براكين خاملة لو تفجر واحد منها لأحرق الأخضر واليابس وأهلك الحرث والنسل، ولكن الله حباها ما يجعلها تتغلب على ما سبق فحباها قيادات أمينة ناجحة استطاعت العبور ببلدها إلى بر الأمان وسط هذا البحر الهائج

متلاطم الأمواج.

فلنتتبع قصة مشروع النهضة الماليزي من البداية.

نالت ماليزيا استقلالها من الاحتلال البريطاني عام ١٩٥٧، ولكن الاستعمار الانجليزى كان قبل ذلك يتبع سياسة فرق تسد (divide and rule) للسيطرة على شعبها، كما فعل في المستعمرات الأخرى ، فجلب أقلية صينية للعمل بالتعدين، وحتى الصينيين كانوا عبارة عن مجموعتين مختلفتين بينهما توترات ونزاعات، وإلى جانب الصينيين؛ أحضر الإنجليز أعدادًا كبيرة من الهنود للعمل بالزراعة فى استخراج زيت النخيل والمطاط، وبمرور الزمن تركزت معظم الثروات في يد الصينيين و القليل في يد الهنود بينما وجد السكان الأصليون

المسلمون من أبناء العرق المالاوى أنفسهم في فقر مدقع، والأجانب يتمتعون بكل خيرات البلاد، وقبل رحيل الاستعمار اشترط على المسلمين الملايو أن يمنحوا الجنسية لكل الأجانب الصينيين والهنود، مقابل الاستقلال، ولتهدئة مخاوف الأغلبية الملاوية، نصت المادة ١٥٣ من الدستور الماليزي على احتفاظ الملايو بالسلطة.

تولد لدى الملاويين شعور بالظلم الشديد وعاشت البلاد حالة من الاحتقان زاد بمرور الوقت إلى أن حان وقت تفجر غضب الملايو .....

أحداث ١٣ مايو ١٩٦٩

حاول تنكو عبدالرحمن، أول من تولى منصب رئيس الوزراء، والملقب بـ«أبي الاستقلال»، أن يتبع سياسة اقتصادية تركز على تنمية المناطق الفقيرة ومحو الأمية، وتمييز الملايو في الوظائف الحكومية، لكن الصينيين رأوا في هذه السياسة خطرًا على نفوذهم في البلاد، بالرغم من أنهم ازدادوا ثراءً فوق ثرائهم في عهد عبدالرحمن.

و استطاع الصينيون تنظيم أنفسهم وتجاوز خلافاتهم ونجحوا باكتساح في انتخابات عام ١٩٦٩، فحصلوا على ٤٠ مقعدًا في البرلمان من إجمالي ١٠٤ مقعد، وحققوا الأغلبية في برلمانات

٤ ولايات، وهو الأمر الذي هدد تفرد الحكومة التي يهيمن عليها الملايو بالقرار السياسي، ويحرمها من أغلبية الثلثين التي تسمح لها بتعديل الدستور، وذلك لأول مرة منذ الانتخابات الأولى عام ١٩٥٥.

القشة التي قصمت ظهر البعير

وفي غمرة الإحساس بالانتصار، نظم الحزبان الصينيان الفائزان «DAP & Gerakan» احتفالات صاخبة وسار شبابهم في مسيرة كبيرة في كوالالامبور، وجه بعضهم خلالها إهانات للملاويين المسلمين الذين غلت الدماء في عروقهم فحشدوا الشباب من القرى والولايات القريبة من كوالالامبور لتنظيم مسيرة مضادة، فوصلت الحشود الغاضبة، وسرعان ما اشتبكوا مع الصينيين قبل موعد المسيرة التي ألغيت فورًا، وسالت الدماء، ووقع مئات القتلى من الطرفين على خلاف في التقديرات، في مذبحة عرقية لم تشهد لها البلاد مثيلًا، واستمرت المذبحة ليومين كاملين، فأعلنت الحكومة حالة الطوارئ وألغت نتائج الانتخابات، وانتشرت قوات الجيش في شوارع العاصمة، وتم تشكيل مجلس انتقالي لحكم البلاد.

(مايو ١٩٦٩) الجثث تملأ شوارع كوالالامبور

بداية التغيير

تركت المذبحة جرحًا في الذاكرة الجمعية الماليزية مما دفع الحكومات المتتالية لتبني سياسة «التعايش السلمي» بين أبناء الوطن الواحد، وأعطى الحكومة دفعة قوية للمضي قدمًا في السياسة التمييزية لمعالجة الاحتقان المجتمعي، وسد الفجوة الضخمة بين الطبقات الاجتماعية، فلم تكن هذه الأحداث هي أول اضطرابات عرقية في البلاد، فقد سبقتها عدة حوادث أبرزها حوادث العنف الطائفي بين المسلمين والصينيين في يوليو وسبتمبر ١٩٦٤ بسنغافورة، والتي كانت في هذا الوقت

ولاية ماليزية، إلى أن قرر الماليزيون طردها من دولتهم بسبب هيمنة الصينيين عليها، خشية من أن تنتقل عدوى الاضطرابات الطائفية لباقي الولايات، لكن أحداث ١٣ مايو ١٩٦٩ كانت أكبر وأبشع أحداث عنف شهدتها البلاد.

لكن الملايو كانوا يشعرون بالسخط تجاه رئيس الوزراء، معتبرين أنه فرط في حقوقهم واتبع سياسة متراخية فشلت في رفع الظلم الواقع عليهم طوال ١٣ عامًا قضاها في السلطة، فاضطر للاستقالة عام ١٩٧٠، ليخلفه في السلطة نائبه وصديقه تون عبدالرزاق بن حسين (والد رئيس الوزراء الحالي نجيب عبدالرزاق).

البوميبوترا أولاً

كان عبدالرزاق يشغل منصب وزير التعليم قبل ذلك، وكان حينها قد أصدر وثيقة هامة حول تطوير التعليم، عمل على تنفيذها لما تولى رئاسة الوزراء، وبدأ بتطوير المناطق الريفية إذ عمل أيضًا وزيرًا للتنمية الريفية لبعض الوقت، وأعلن سياسة اقتصادية جديدة تحت اسم «NEP» بهدف تحسين أوضاع البوميبوترا (أي: السكان الأصليين) بما يضمن عدم تكرار موجات العنف.

استمرت هذه الخطة الاقتصادية التي أطلقها عبدالرزاق لمدة ٢٠ عامًا، من ١٩٧١ وحتى ١٩٩١ ونجحت بشكل ملحوظ في سد الفجوات الطبقية بين الملايو والصينيين، ونجحت في خلق طبقة وسطى، والقضاء على الفقر بشكل كبير.

وأنشأ عبدالرزاق «تحالف الجبهة الوطنية» الذي ضم أحزابًا من كل الأطياف والتوجهات ليضمن تحقيق الاستقرار السياسي التام، ليتفرغ لتنمية الاقتصاد

obeikandl.com

فلسفة النهضة

قامت فكرة النهضة التي تبناها عبدالرزاق على فكرة أنه لن يخصم شيئًا من رصيد الأقلية الصينية الغنية بل سيزيدها غنى ولكن بمعدل ضئيل بالمقارنة مع الأغلبية الملاوية التي ستستفيد من النهوض الاقتصادي بصورة ضخمة، فالنهضة لن تكون على حساب الصينيين، ولن تُصادر أملاكهم أو تؤمم، ولكنهم أيضًا ليسوا هم أول ولا أبرز المستفيدين من النهضة، ووفقًا لهذه المعادلة سارت التنمية في المسارين الاقتصادي والاجتماعي جنبًا إلى جنب.

لم يمهل القدر عبدالرزاق، ليرى ثمار مشروعه فتوفي عام ١٩٧٦، بعد ست سنوات فقط من توليه السلطة، ليتولى بعده نائبه، حسين بن عون، والذي كان وزيرًا للتعليم، ليظل في السلطة خمس سنوات من ١٩٧٦ إلى ١٩٨١، إلا أنه استقال من منصبه لأسباب صحية.

مهاتير محمد[١٢]

تولى مهاتير رئاسة الوزراء في ١٦ يوليو ١٩٨١، وهو بالمصادفة نفس العام الذي تولى فيه حسني مبارك حكم مصر!! طبعًا لن نقارن بين إنجازات الرئيسين كي لا نصيب إخوتنا الماليزيين بالإحباط.

قضى مهاتير ٢٢ عامًا في المنصب، وتقاعد في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣، مفسحًا المجال لمن يكمل الطريق، وكان أول رئيس وزراء في البلاد ينتمي لأسرة فقيرة، حيث كان رؤساء الوزارات

١٢مهاتير اسم عربي الأصل مأخوذ من كلمة «محاضر» أى الذي يلقي المحاضرات، التحق مهاتير بالمدارس العامة في طفولته ودرس الطب في سنغافورة، وبعد التخرج في عام ١٩٥٣، أدى الخدمة العسكرية كضابط خدمات طبية، وتزوج من حازمة محمد علي زميلته في كلية الطب.
في الانتخابات البرلمانية العامة لعام ١٩٦٤، انتخب مهاتير محمد عضوًا في البرلمان عن دائرة «كوتا سيتار سيلاتان»،بعد أن هزم مرشح الحزب الإسلامي الماليزي، ولكنه خسر هذا المقعد في الانتخابات التالية عام ١٩٦٩، أمام مرشح نفس الحزب.
درس الشئون الدولية بجامعة هارفارد الأمريكية عام ١٩٦٧.
في ٧ مارس ١٩٧٢، انضم مهاتير إلى حزب الأمنو، وفي عام ١٩٧٤، انتخب بالتزكية في دائرة «كوبانج باسو»، وعيّن وزيرًا للتعليم، في عام ١٩٧٥، أصبح واحدا من النواب الثلاثة لرئيس حزب الأمنو، في ١٥ سبتمبر ١٩٧٨، وتولي رئاسة الوزراء من ١٩٨١ وحتى ٢٠٠٣.
أنجب مهاتير، خمسة أبناء وثلاث بنات من زوجته، حازمة، هم: علي ومارينا وميرزان وماليندا وسمير ومخزاني و مخريز و مايزارو ومزهار

الثلاثة الذين سبقوه، ينتمون للأسرة الملكية أو من عائلات النخبة، بينما هو ينتمي لأسرة بسيطة من أصول مختلطة هندية ومالاوية، وكان يخرج في صغره ليبيع فطائر الموز والوجبات الخفيفة، للمساهمة في دخل الأسرة.

وقد لمع اسم مهاتير مذ كان شابًا، في سماء الحياة السياسية الماليزية، وزادت شعبيته لدى أبناء عرقه من المالاي، بسبب انتقاداته الحادة لتنكو عبدالرحمن، بعد أحداث مايو ١٩٦٩، واتهامه بالانقياد للصينيين وتعظيم المكاسب الاقتصادية لهم لأكبر حد ممكن، باعتبارهم قاطرة التنمية في ماليزيا، وهو الأمر الذي عارضه مهاتير بقوة، حتى إنه وزع رسالة سرية تنتقد رئيس الوزراء، وانكشف أمر الرسالة مما أدى لتركه حزب الأمنو، وتم منع تداول كتابه «معضلة المالاي» الذي نشره عام ١٩٧٠م، والذي شرح فيه أسباب تخلف المالاي عن باقي العرقيات. (حيث اتهمهم بالكسل وحملهم مسئولية تأخر أحوالهم)

تبنى أثناء حكمه سياسة الاتجاه شرقًا (look east policy) فأقام علاقات قوية مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية في إطار استراتيجية لتقليل ارتباطه بالغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وركز على تقليد النموذج الياباني وقال كلمته

الشهيرة «إذا أردت الصلاة سأذهب الى مكة واذا أردت العلم سأذهب إلى اليابان».

وأنتجت البلاد في عهده السيارة «بروتون» أول سيارة ماليزية عام ١٩٨٥م بالتعاون مع اليابانيين، وازدهرت استثمارات شركة البترول الوطنية «بتروناس» وشركة الخطوط الجوية «ماس»، وأصبح لماليزيا حضور دولي لافت، وارتبط اسم البلاد بالتصنيع والتكنولوجيا، والمنتجات التنافسية التي غزت أسواق العالم.

استمر مهاتير في السير على نهج سابقيه، عبدالرزاق وعون، في استكمال الخطة العشرينية، ولم يحاول هدم ما بدءاه، وهذا هو سر نهضة الإخوة الماليزيين، يد تسلم لأخرى وشخص يكمل مشوار من سبقه، فلم تكن نهضتهم سرًا من أسرار شخصية مهاتير محمد، وذكائه المفرط، بقدر ما كانت نتيجة للعمل بروح الفريق، بل بالعكس يمكننا اعتبار هذه التجربة شاهدة على قيمة العمل بروح الجماعة ونبذ الفردية، فتمجيد الأشخاص ونسبة كل إنجاز لهم هو سر تخلف الشعوب، حتى لو تحققت إنجازات كبرى تظل هذه الانجازات ضئيلة مقارنة بما كان يمكن أن يتحقق في حالات أخرى، فالفرعون المصري القديم كان يكتب اسمه على معبد صنعه ملك سابق،

obeikandl.com

و بعض سلاطين المماليك كان الواحد منهم يأخذ منابر وأبواب مسجد بناه سلطان سبقه، ليزين بها مسجدًا بناه وسماه باسمه، فيخرب موقعًا ليبني آخر، ويهدم بناءً ليبني على أنقاضه بناءً ربما كان أقل منه درجة لكنه يخلد ذكره، أو هكذا يظن، ويأتي الرئيس تلو الرئيس، والوزير تلو الوزير، كل واحد فيهم يبدأ تجربته من البداية كي لا يكون تابعًا لسابقه، الذي توصف فترة ولايته بـ«العهد البائد» الذي حاز المعايب كلها واشتمل على كافة المساوئ، وهو أيضًا سبب كل نقيصة موجودة في العهد الحالي، وهذه ثقافة شعب، فتجد «الصنايعي» لابد أن يعدل على شغل زميله الذي سبقه في العمل وينتقد طريقته ليتبع هو طريقة أخرى ربما فائدتها الوحيدة هي إضفاء لمسته الخاصة أو الـ«touch» الخاص به.

معركة دستورية

كان نظام الحكم الماليزي، شبه ملكي، فالملك كانت له صلاحيات هامة، فكانت الموافقة الملكية على القوانين لازمة من أجل تمرير مشروعات القوانين، إلا أن مهاتير استطاع في الفترة بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩١، أن يمرر بعض التغييرات الدستورية الرئيسية التي تنزع حق الفيتو الملكي على القوانين، وألغت حصانة أفراد الأسرة المالكة ضد المقاضاة، فصارت

موافقة البرلمان تعادل الموافقة الملكية، إذا مرت فترة ٣٠ يوم، دون أن يبدي الملك رأيه، أي أنها لم تدع للملك سوى صلاحية تأخير إقرار القانون لمدة شهر واحد فقط.

جز الحشائش

في أواخر الثمانينات أوشكت البلاد على الدخول في نفق سياسي مظلم على كل الأصعدة، فزادت نبرة التحريض الطائفي بين الملايو والصينيين، وصعدت الصحف التي يملكها الصينيون من نبرة انتقاداتها للنظام، ومن ناحية أخرى انتشرت أنباء عن عمليات تنصير لبعض المسلمين والعكس، فبدأت التوترات تزداد بين المسلمين والمسيحيين، وصدرت تصريحات حكومية تحذر من وجود عدة حركات إسلامية متشددة تعمل بشكل سري، وتهدد الأمن القومي، وحذرت من اشتعال فتنة طائفية جديدة.

وزاد الطين بلة انقسام حزب «الأمنو» نفسه، فقد انقلب بعض قادة ورموز الحزب ضد رئيس الوزراء، مهاتير محمد، وكونوا جبهة مضادة له داخل الحزب وسميت جبهة «B»، وزادت الانتقادات لمهاتير من أعضاء فريق «B» وعلى رأسهم نائبه، موسى هيتام، ووزير المالية غزالي حمزة، حتى بدا وكأن جميع الأطراف اختلفت فيما بينها واتفقت على مواجهة مهاتير.

وهنا رأى مهاتير أن الحل الوحيد هو شن هجمة استباقية ورمى الجميع عن قوس واحدة، في مشهد مشابه لـ«اعتقالات سبتمبر» التي قام بها الرئيس أنور السادات في مصر في آخر عهده، فأطلقت الشرطة الماليزية حملة أمنية كبيرة في ٢٧ أكتوبر ١٩٨٧، تحت شعار «عملية جز الحشائش» أو «Operasi Lalang» وتم اعتقال ١١٩ من أبرز النشطاء والمعارضين واحتجزوا بموجب قانون الأمن الداخلي، والذي يعرف اختصارا بـ«ISA»، وهو قانون طوارئ من أيام الاحتلال الانجليزي يبيح اعتقال المعارضين بدون محاكمات، وتم إغلاق عدة صحف صينية واسعة الانتشار كـ «The Star» و «the Sin Chew JitPoh».

وقام مهاتير بحملة تغييرات واسعة في الحكومة والحزب الحاكم، وحكومات الولايات، وجرد المعارضين له من مناصبهم، فلجأوا للقضاء لأخذ حقوقهم.

الحزب الحاكم «جماعة محظورة»

استمرت المداولات القضائية عدة أشهر، وفي ٤ فبراير ١٩٨٨ أصدرت المحكمة العليا بكوالالامبور قرارًا تاريخيًا، بحل حزب الأمنو، طبقا لقانون الجمعيات الصادر عام ١٩٦٦، إذ صار الحزب غير قانوني بسبب كثرة الانشقاقات بين صفوفه

بحيث لم يعد يمثل أعضاءه.

وأسس رئيس الوزراء السابق، حسين عون، حزبًا جديدًا وأشيع أنه وريث حزب الأمنو وانضم له أعضاء من فريق B، ودعوا مهاتير للانضمام إلى قيادة الحزب، ولكن هيئة تسجيل الجمعيات رفضت تسجيله، بدون تقديم تفسير واضح.

و بعد أسبوع من إلغاء ترخيص حزب الأمنو، سجل مهاتير حزبًا جديدًا باسم «أمنو بارو» أى «الأمنو الجديد»، والذي ورث مقرات وممتلكات حزب الأمنو واعتمد الحزب الجديد بشكل أساسي على فريق «A» الموالي لمهاتير.

النمر الأسيوي العنيد

اكتسب مهاتير شهرته العالمية وأصبح بطلًا في العالم الإسلامي بسبب تصريحاته ضد الكيان الصهيوني وأمريكا وضد العولمة، ووقفته الشهيرة عام ١٩٩٧ خلال الأزمة المالية للنمور الآسيوية[١٣]، والتي خالف فيها تعليمات صندوق النقد الدولي لدول النمور الآسيوية خلال أزمتها الشهيرة في

١٣ النمور الآسيوية مصطلح ظهر قبل ثلاثين عاما للإشارة للنمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته سنغافورة وتايوان وهونج وكونج وكوريا الجنوبية ثم تبعتها إندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين، إذ تحولت من دول فقيرة إلى دول متقدمة وحققت هذه الدول قفزات صناعية واقتصادية مذهلة وصلت الى ١٠٪ في العام.

التسعينات، وكانت التعليمات عبارة عن برنامج موحد يفرضه خبراء الصندوق على مختلف البلاد التي تقع في مأزق استدانتها الخارجية مهما كانت ظروفها الاقتصادية ، ففرض عليها خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب وأسعار الخدمات وزيادة أسعار الفائدة، وقد استجابت النمور الآسيوية لشروط البرنامج باستثناء ماليزيا، ورفض مهاتير الانصياع وقال: «قد نكون مخطئين ولكن دعونا نتعلم من أخطائنا» .

وحين قام الماليزيون بتثبيت معدل الصرف، ومنعوا تجار العملات من الحصول على الرينجت١٤، وحذرت الدول الأوروبية وقتها ماليزيا من انهيار اقتصادها، وهددتها بأنها لن تقرضها المال إذا احتاجت، وقالوا إن هناك نتائج مرعبة، لكن أيًا من هذا لم يحدث، بل كانت ماليزيا أول دولة تتعافى من الأزمة، وتعلم العالم منها الدرس.

١٤حددت الحكومة سعر فائدة تحكمي مرن للعملة، يتم تغييره كل ٣ أشهر بناءً على التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالدولة مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية الخاصة بالدول صاحبة العملات الرئيسية.

أنور ابراهيم

كان أنور نائب رئيس الوزراء مهاتير محمد، والرجل الثاني في البلاد، والكل كان يتوقع أنه الوحيد المرشح لخلافة مهاتير في مناصبه، ولكن طموحه السياسي كان أعجل من ذلك فبدأ في عام ١٩٩٨، منافسة مهاتير على السلطة وبدأ يعارضه بصوت عالٍ، فأقاله مهاتير من جميع مناصبه، وعين مكانه عبدالله بدوي، وزير الخارجية، وزج بأنور في السجن بعدة تهم أبرزها تهمة «اغتصاب سائقه»، ولبث في السجن بضع سنين إلى أن ثبت تبرئته من جميع التهم، ولكنه حوكم بنفس التهم أكثر من مرة فما إن يخرج من السجن حتى يعود إليه!

وفي الانتخابات العامة لعام ١٩٩٩، انخفضت حصة حزب الأمنو إلى ٥٤٪ من الاصوات و ١٠٢ من ١٤٤ مقعدًا، إذ هبطت شعبية الحزب الحاكم بسبب تعاطف الناخبين مع مظلومية أنور إبراهيم.

وشنع الإعلام الحكومي على أنور ابراهيم بتهم كثيرة كالعمالة لليهود والأمريكان والبنك الدولي والغرب ..إلخ، وهنا لجأت زوجته ،عزيزة وان إسماعيل، لواشنطن والتقت بالعديد من المسؤولين الأمريكان، الذين صدرت منهم انتقادات كثيرة لغياب العدالة في قضية أنور إبراهيم، إلا أن الموقف الأمريكي

تغير بعد لقاء وزيري خارجية البلدين في ٢٠٠١.

خارطة الطريق الماليزية .. واواسان ٢٠٢٠

استمر مهاتير في العمل بخطة عبدالرزاق المعروفة باسم «NEP» حتى قطف ثمار النهضة وتحولت البلاد في عهده لنمر اقتصادي كبير، إلى أن انتهت مدة الخطة عام ١٩٩١، ليحل محلها خطة التنمية الوطنية new development plan التي أطلقها مهاتير والتي تعرف اختصارا بـNDP، وتترجمها خطة ثلاثينية تستمر حتى عام ٢٠٢٠، وتسمى الخطة «واواسان ٢٠٢٠» فكلمة واواسان «Wawasan»[١٥] تعني بالعربية

١٥ المبادئ التسعة لـ«واواسان ٢٠٢٠»

هذه المبادئ هي الأهداف التي من المرجو أن تكون الحكومة نجحت في تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠

المبدأ الأول هو إيجاد جيل موحد الشعور ينتمي لوطنه يجمع أفراده الشعور بالمصير والمستقبل المشترك.

الثاني هو صناعة أمة قوية قادرة على تحدي الصعاب تحظى باحترام الشعوب الأخرى .

الثالث هو بناء تجربة ديمقراطية رائدة تصبح نموذج يحتذى للدول النامية.

الرابع هو بناء مجتمع متدين رفيع الأخلاق.

obeikandl.com

«رؤية»، و ركزت برامج ومشروعات التنمية بشكل مباشر على دعم الصناعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة، التي يستفيد منها صغار الملاك ومحدودو الدخل.

وتحول الاقتصاد من الاعتماد الأساسي على المواد الخام كالمطاط والقصدير وزيت النخيل والأخشاب كمنتجات أساسية التصدير، إلى كونها حالياً قوة اقتصادية تقوم على التصنيع وتشكل الصادرات المصنعة معظم منتجاتها التصديرية، ومعظمها منتجات عالية التقنية.

الخامس هو إنشاء مجتمع متسامح لا يفرق بين أبنائه بسبب العرق أو الدين بل يمارس الناس طقوسهم وعاداتهم وعباداتهم المختلفة ويشعرون مع ذلك بأنهم مازالوا أمة واحدة.

السادس تحقيق التقدم التكنولوجي بحيث يصبح الشعب منتجا للتكنولوجيا وليس مستهلكًا لها فقط.

السابع تحقيق الرعاية الاجتماعية الكاملة وتأسيس ثقافة تقديم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

الثامن التوزيع العادل والمنصف للثروة وسد الفجوات الطبقية بين المواطنين.

التاسع بناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة.

obeikandl.com

وفي إحصائية تم إجراؤها عام ٢٠١١، كشفت كيف انعكست النهضة على المواطنين إذ ارتفع متوسط دخل الفرد الماليزي من ٣٧٦ دولارًا في عام ١٩٧٠، ليصل إلى أكثر من ٩ آلاف دولار، وتخطط الحكومة لأن يصل دخل المواطن الى ١٥ الف دولار أمريكي سنويًا بحلول ٢٠٢٠ [١٦].

وفي عام ٢٠٠٢ اعتذر مهاتير خلال خطاب له عن فشله في تحسين وضع الملايو بعد سنين من العمل الجاد، ثم أعلن استقالته من جميع مناصبه في السلطة والحزب والائتلاف الحاكم ثم تراجع عنها خلال ساعة، وفسرت وسائل الإعلام ذلك بسبب إحباطه من عدم تمكنه من تنفيذ التحسن الذي كان يحلم به بالنسبة لوضع الملايو الذين يمثلون الأغلبية، فالأقلية الصينية مازالت تهيمن على النشاط التجاري.

إلا أنه عاد واستقال نهائيًا في العام التالي، ولكنه اعتزل المنصب ولم يعتزل السياسة، فمازال مسموع الكلمة حتى الآن.

١٦تصريح نور محمد يعقوب، وزير التخطيط الاقتصادي في ماليزيا

عبدالله بدوى

هو خليفة مهاتير، وقد تولى رئاسة الوزراء من عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٩، وينتمي بدوي لأصل عربي، وتحديداً يمني، وقد حاول توطيد علاقة ماليزيا أكثر بالدول الإسلامية، واستمر في العمل بخطة ٢٠٢٠، ولكنه أدخل فيها عدة تعديلات أغضبت منه مهاتير محمد، الذي رأى في هذه التغييرات إخلالاً بالخطة المرسومة، في حين رأى بدوي هذه التعديلات هامة لنهضة البلاد.

وتبنى بدوي مشروع « الإسلام الحضاري» ووصفه بأنه برنامج ومشروع للدولة وليس تياراً جديدًا أو فكرًا جديدًا، بل هو أسلوب جديد لقيادة المسلمين نحو التقدم، عن طريق عودة الأمة للقرآن والسنة والمبادئ التي تشكل أساس الحضارة الإسلامية وتنص على وحدة المسلمين وتعاونهم [١٧].

١٧جاء ذلك في مقابلة خاصة مع وكالة الأنباء الوطنية الماليزية (برناما)

obeikandl.com

وبدأ بالفعل في مشروع «JQAF» وهي خطة طموحة لأسلمة التعليم، إلا أن مشروعه لم يؤت ثماره المرجوة بعد.

أزمة استخدام لفظ الجلالة «الله»

تفجرت في عهد عبدالله بدوى، أزمة استخدام لفظ الجلالة «الله» بين مسيحيي ومسلمي ماليزيا، حيث استخدمت الكنيسة الكاثوليكية في منشوراتها ومطبوعاتها لفظ الجلالة «الله» لتدل على الإله الذي تدعو لعبادته، فثارت ثائرة المسلمين الذين قالوا إنهم فقط من يعبد الله، وعلى الكنيسة ألا تستخدم هذه الكلمة العربية المأخوذة من المسلمين لتدعي أن دينها يدعو لعبادة الله فتغري ضعاف الإيمان باعتناق الكاثوليكية طالما أنها تدعو لعبادة الله، واتهمت بعض الجماعات الإسلامية، الكنيسة الكاثوليكية بأنها تهدف من تلك الخطوة لأغراض تنصيرية، في ضوء تصاعد موجات التنصير في شرق وجنوب آسيا.

ووقف «وونج كيم كونج» الأمين العام للمؤسسة الوطنية للمسيحيين الإنجيليين في ماليزيا ليصرح لوكالة رويترز الفرنسية قبيل انتخابات مارس ٢٠٠٨ أن «هناك تخوف أساسي بشأن الأسلمة الخبيثة للحياة العامة».

وكان موقف الحكومة الرسمي الإصرار على أن هذه الكلمة العربية ينبغي أن يقتصر استخدامها على المسلمين فقط.

وخرجت التظاهرات وأحرقت عدة كنائس وألقيت رؤوس خنازير بالمساجد وتم إحراق عدد من المصليات، واستحضرت البلاد أجواء الستينات ومذبحة ٦٩[١٨]، لم تطل فترة حكم بدوي في السلطة ونظم الهنود في عهده احتجاجات وتظاهرات تطالب بمزيد من الحقوق، وهذه سابقة لم تحدث من قبل، وقلت شعبية الحزب الحاكم في عهده، وحصل على نتيجة انتخابية ضعيفة، حيث فقد أغلبية الثلثين، وفازت المعارضة بحكم خمس ولايات، مما دفعه للاستقالة، لاسيما بعدما هاجمه مهاتير، وحمله مسئولية هذا التراجع، فانسحب بدوي بهدوء مسلمًا الراية لنائبه نجيب عبد الرزاق،وتنازل له عن السلطة.

---

١٨ واستمرت الأزمة قائمة ولكن بحدة أخف، حتى يناير عام ٢٠١٥، حيث رفضت المحكمة الاتحادية مرة أخرى مطالبة الكنيسة الكاثوليكية للمحكمة العليا بالحق الدستوري في استخدام كلمة «الله»، وهو ما شكل نهاية السبل القانونية في القضية التي استمرت لسنوات، نشرت بعدها إحدى الصحف خبرا بعنوان «المسيحيون لهم الحرية في استخدام لفظ الجلالة في حالة واحدة» وذكرت في الخبر مطالبة حزب التحرير الإسلامي للكاثوليك باعتناق الإسلام ليتاح لهم استخدام لفظ الجلالة كيف شاءوا !!

فترة نجيب عبدالرزاق (٢٠٠٩ : الآن)

هو ابن تون عبدالرزاق ثاني رئيس وزراء في تاريخ ماليزيا، وابن أخت حسين عون، رئيس الوزراء الثالث.

تولى رئاسة الوزراء بعد بدوي، وواصلت البلاد مسيرة تقدمها في عهده بشكل قوي حتى أثناء الأزمة المالية العالمية التي تولى الحكم وهي في أوج شدتها، وقد تعرض لانتقادات عنيفة مؤخرًا، حتى من داخل حزبه الحاكم، وذلك منذ أن أشار تقرير نشر في صحيفة «وول ستريت جورنال» في يوليو ٢٠١٥ إلى أنه تم اختلاس ٦٧٣ مليون دولار من صندوق للتنمية، وتحويلها لحساب نجيب، وقد نفت الحكومة هذه الاتهامات، وقالت إن الأموال جاءت على هيئة تبرعات من الشرق الأوسط، وأعلنت وكالة مكافحة الفساد المالي براءة نجيب من تلك التهم.

فأجرى نجيب تغييرات حكومية هامة شملت نائبه وعدد من وزرائه، وحجب صحيفتين عن النشر، وموقعًا الكترونيًا بريطانيًا تخصص في الهجوم عليه.

وقد خرجت احتجاجات شعبية تتهم رئيس الوزراء بالاختلاس والسرقة، وخرج مهاتير محمد ضمن المحتشدين الذين احتشدوا ليومين متتاليين أثناء الاحتفال بالعيد الوطني

في ٣١ أغسطس ٢٠١٥ واليوم السابق له، واتخذ المتظاهرون اللون الأصفر شعارًا لهم ولم تواجه الحكومة المتظاهرين بالعنف بل اكتفت بإدانة المحتجين واتهمتهم بعدم احترام اليوم الوطني لبلادهم، والتحقيق مع من صدرت منه إهانات أو اتهامات لرئيس الوزراء، وعلى رأسهم مهاتير نفسه الذي رحب بالتحقيق وخضع له أكثر من مرة بعد هذه الأحداث. ويترك مهاتير الذي جاوز التسعين عاما حزب الأمنو ويؤسس حزبًا جديدًا في سبتمبر ٢٠١٦ اسمه «حزب السكان الأصليين الماليزي المتحد»، ويلتقي بأنور إبراهيم لينهي ١٨ عاما من الشقاق بين الرجلين، بل ويوجه محاميه بالدفاع عنه لتبدأ خطوات من أعضاء حزبه في طريق تكوين تحالف بينهما في خطوة تصب في الأساس في صالح جيل الشباب؛ مخريز مهاتير محمد رئيس الوزراء السابق لولاية قدح ونائب رئيس الحزب الجديد، و نور العزة أنور إبراهيم والتي تلقبها الصحافة بـ«أميرة الإصلاح» والتي بعد إتمامها لدراسة الهندسة سافرت إلى الولايات المتحدة لدراسة العلاقات الدولية وبعد عودتها انتخبت عضوة في البرلمان لعدة دورات متتالية تولت منصب نائب رئيس حزب العدالة الشعبية الذي أسسه والدها، ويُنظر لها في ماليزيا على أنها من الشخصيات المحتملة لتولي منصب رئاسة الوزراء في المستقبل